المحاضرة السادسة

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث

أولا: الفكر التجاري. يطلق مصطلح "التجاريون" (Mercantilists) على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر– علما أن هذه التواريخ تختلف من بلد إلى آخر–.

I - نشأة الرأسمالية. يرجع معظم كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي نشأة الرأسمالية إلى ما بعد العصور الوسطى، أي بنهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. وقد ظهرت في انجلترا وبدأت تحديدا في الإنتاج الزراعي أي في نمط العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها وزارعيها. ففي النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا خلال العصور الوسطى كانت الثروة مرتبطة بالهيمنة على الأرض الزراعية لا بملكية المال، والإنتاج ليس للسوق وإنما للاستهلاك من قبل المنتج (الفلاح القن) ومالك الأرض الذي يستخلص الفائض من المنتجات الزراعية ويستولي عليه بقوة سلطانه كصاحب للأرض. وفي أواخر القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تحل محل العلاقات الإقطاعية وأصبح اللوردات هم أصحاب الأرض الزراعية ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون المستأجرون للأرض والذين يتنافسون في السوق على إيجارها، وزادت العمالة المأجورة لاستغلال الأرض وتحولت الأراضي إلى ممتلكات خاصة تباع وتشترى. وأدت المنافسة بين المزارعين إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأجود. وهكذا أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق البداية التي مهدت لظهور الرأسمالية.

وبذلك تراكم رأس المال بصورة تدريجية في أيدي التجار الذين يشترون المنتجات الزراعية من المزارعين ويبيعونها في الأسواق. وازداد نفوذهم واشتدت سطوتهم، فشرعوا من ثمّ في دعم الاكتشافات العلمية التي كانت ضرورية لبناء السفن المتطورة وآلة الحرب المدمرة وذلك للحصول على مزيد من الثروة والسلطة.

ومع مرور الزمن أخذت تتكون وتبرز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية عملت على الانتقال من مجتمع العصور الوسطى إلى مجتمع العصر الحديث. فبازدياد الأمن والنظام في أوروبا أصبحت التجارة بالبر والبحر أكثر أمنا، وتحسنت الطرق ووسائل النقل وعظم رخاء المشتغلين بالتجارة وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا في حياة المجتمع. كل هذه العوامل حطمت التقليد القديم المبني على الإنتاج

لغرض الاستهلاك المحلي، وفسحت المجال للنظام الجديد (النظام الرأسمالي) في مرحلته الأولى وهي الرأسمالية التجارية.

II- **العوامل التي ساعدت عل نشوء الرأسمالية التجارية:** يمكن إجمال العوامل العديدة التي مهدت لنشوء الرأسمالية التجارية والفكر التجاري فيما يلي:

- انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا؛
- ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا؛.
- الاكتشافات الجغرافية؛
- النهضة الفكرية والعلمية والإصلاح الديني في أوروبا؛

لقد ساهمت هذه العوامل في بروز وتعزيز الرأسمالية التجارية في الحياة الاقتصادية الأوروبية وانتشارها نتيجة الدور الحاكم الذي لعبته التجارة، والتجار الذين لعبوا دورا فاعلا في تشجيع وتبني الاكتشافات الجغرافية وتراكم رأس المال التجاري نتيجة تجارتهم بالسلع الثمينة مع شعوب البحر المتوسط في الهند والصين. وهكذا سيطر رأس المال التجاري على أسواق العالم وتزايدت المبادلات التجارية في هذه المرحلة بهدف توفير المعادن النفيسة.

III- جوهر الفكر التجاري(الميركنتيلية): يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على أن الفكر التجاري قد تضمن من الأفكار مالا يمكن اعتباره تحليلا اقتصادي في المعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث، وإنما كان مجرد محاولة لتحديد طبيعة بعض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابات لتساؤلات مختلفة أهمها: ما الثروة؟ كيف يمكن زيادتها؟ ما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار؟ وقد كانت الإجابات التي قدمها التجاريون بمثابة مبادئ وسياسات تمثل جوهر الفكر التجاري،يمكن تلخيصها في الآتي:

1- العلاقة بين ثروة الأمة والمعدن النفيس: اعتقد التجاريون بأن ثروة البلاد تقاس بحجم ما تراكم في خزينتها من ذهب وفضة، وأن هذه الثروة هي الدعامة الأساسية ورمز قوة الدولة وتقدمها، لذلك يجب بذل كل الجهود،وانتهاج كل الوسائل التي تحقق هذه الثروة حتى ولو كانت هذه الوسائل غير مشروعة ولا أخلاقية.

2- تحقيق ميزان تجاري موافق: كانت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة البلاد وما لديها من معدن نفيس، ووفقا لذلك اعتقد التجاريون أن الطريقة العادية لزيادة الثروة تتمثل في تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري (ميزان تجاري موافق).

3- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري وضمان بقاء المعدن النفيس داخل البلاد، أكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إخضاع التجارة الخارجية لقيود كثيرة، إلى جانب قيامها بالإشراف على الإنتاج الداخلي عن طريق تشجيع الصادرات، كما كانت تمنح الإعانات لإنتاج المنتجات الأكثر استهلاكا لتضمن عدم استرادها.

4- العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار: عرفت العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار في 1569 من قبل (Jean Bodin)** الذي أشار إلى أن ارتفاع الأسعار إنما يرجع إلى زيادة كمية النقود المصنوعة من الذهب والفضة التي تدفقت إلى أوروبا من العالم الجديد. وتتلخص نظريته في أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة، انخفضت قيمتها الشرائية وارتفعت الأسعار تبعا لذلك. وإذا انخفضت كمية النقود، ارتفعت قيمتها الشرائية وانخفضت بذلك الأسعار.

5- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي: ليس من الصعب أن نعرف وجهة نظر التجاريين في ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي، فالمتصفح للفكر التجاري يستنتج بالبديهة أن التجارة الخارجية تحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي عند التجاريين، فهي الطريق الوحيد لزيارة رصيد البلد من المعدن النفيس،. ثم تأتي الصناعة في المرتبة الثانية بعد التجارة الخارجية من حيث إسهامها في الثروة، فالصناعة في تقديرهم هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس–الصناعة في خدمة التجارة– ومن ثم حمل التجاريون لواء التصنيع في بلاد أوروبا الغربية. كما أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئا إلى الثروة، لأن ربح أحد الطرفين هو خسارة الطرف الآخر، ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة ولهذا نظروا إلى التجارة الداخلية على أنها قطاع عقيم لا يضيف لثروة البلاد شيئا. أما الزراعة فلم تحظ من التجاريين بتقدير يذكر، صحيح أن العناية بأنواع معينة من الحاصلات قد تساعد على رخص في المواد الغذائية والحد من وارداتها غير أنهم لم يجدوا في الزراعة مجالا لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس، ولذا جاءت الزراعة في ذيل قائمة أوجه النشاط الاقتصادي .

6- الزيادة السكانية: لقد كان هدف السياسة التجارية هو التصدير إلى أكبر حد ممكن من أجل إدخال أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، وللنجاح في تحقيق هذا الهدف عملت السياسة التجارية على بيع منتجاتها بأسعار تنافسية، وهذا لا يتحقق إلا بخفض تكاليف الإنتاج ومنها انخفاض أجور العمال، ولذلك نادي التجاريون بالزيادة السكانية حتى يزيد العرض من العمل فتنخفض الأجور، وقد كان التجاريون يعتبرون البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية نعمة لأنها تؤدي إلى خفض الأجور، كما كان استخدام الأطفال والنساء من الأمور المرغوب فيها بسبب انخفاض أجورهم مقارنة بأجور الرجال.

IV- السياسات التجارية التي طبقت في بلدان مختلفة في عصر التجاريين: من أجل زيادة حجم الثروة في كل بلد نادى التجاريون بان تأخذ الدولة العمل على تحقيق فائض تجاري وتحصل على قيمة هذا الفائض بالذهب والفضة من البلدان المدينة في الخارج. غير أنه إذا كان ذلك هو المبدأ العام الذي وجه سياسات البلدان في تلك الفترة فإن كل بلد طبق سياسة مختلفة عما طبقته البلدان الأخرى في سبيل تحقيق هذا المبدأ العام. ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات في تطبيق السياسات التجارية ارتبطت بك من اسبانيا وفرنسا وانجلترا.

** **Jean Bodin** (1530-1596): فيلسوف وسياسي فرنسي وهو أحد رواد الفكر التجاري.

1- السياسة التجارية الاسبانية (السياسة المعدنية): كان البرتغاليون والاسبان من أوائل البلدان الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمرات لها في أمريكا الجنوبية والتي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في الأسواق الجديدة. وقد عرفت هذه السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدأ الحصول على الذهب والفضة بطريق مباشر(من خلال استغلال مناجم الذهب والفضة الموجودة في مستعمراتها في العالم الجديد)، وبطريق غير مباشر (من خلال التجارة الخارجية) بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة.

وتحقيقا للهدف المذكور فقد طبقت اسبانيا الإجراءات الآتية:

- إلزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة إلى داخل اسبانيا؛
- حرمان الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا من إخراج ثمنها نقدا خارج اسبانيا؛

لقد ترتب على زيادة كمية المعادن النفيسة في اسبانيا زيادة في كمية النقود وارتفاع الأسعار بشكل كبير. وقد قدم المفكر الاقتصادي (Jean Bodin) تفسيرا لأسباب ارتفاع الأسعار من خلال نظرية كمية النقود. كما سبق الإشارة إليها آنفا.

2- السياسة التجارية الفرنسية (السياسة الصناعية): تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي كولبير(Colbert) الذي قام بتطبيقها بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخارج، حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من المحاصيل الزراعية وذلك لان قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر، وأنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية كما هو الحال مع المنتجات الزراعية. ولذلك قامت الدولة بتشجيع الصناعة من خلال الوسائل الآتية:

- قيام الدولة نفسها بتأسيس صناعات حكومية؛
- قيام الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني؛
- قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية إلى الخارج. وكذا تشجيع الأفراد والشركات على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات؛
- لكي تستطيع الصناعة الوطنية الفرنسية من زيادة صادراتها إلى الخارج فقد عملت الحكومة على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام وأجور العمال؛

3- السياسة التجارية الانجليزية(السياسة التجارية): اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج وتقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم مقابل الحصول على الذهب والفضة. وقد ساعد انجلترا في تنفيذ هذه السياسة أسطولها التجاري المتميز، كما أنشأت انجلترا لهذه الغاية شركات خاصة، لم تتدخل الحكومة في تكوينها

وذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم خدمات لجميع بلدان العالم مقابل أجور تتقاضاها بالذهب والفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

ويجب أن لا يفهم من ذلك بأن انجلترا قد أهملت الصناعة الوطنية بل على العكس، لكن الاهتمام الرئيسي كان منصبا على النشاط اتجاري بالدرجة الأولى.

V- أبرز رواد المدرسة التجارية:

1- **توماس مان(Thomas Mun):** هو من الرواد الانجليز، ويؤكد بأن التجارة الخارجية هي الوسيلة لزيادة ثروة إنجلترا، وكان شأنه شأن سائر التجاريين من حيث النظر إلى المعدن النفيس على أنه عماد الثروة، وإن لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل الطريق العادي لزيارة الثروة حيث يتعين على البلد أن يبيع للأجانب سنويًا أكثر مما يشتري منهم في القيمة، مما ينتج عنه فائض في الصادرات واجتذاب رأس المال إلى البلد. ويقول في كتابه "ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية" :"إن الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية حيث يتعين علينا دائما أن نراعي هذه القاعدة وهي أن نبيع للأجانب ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم، فإذا فعلنا ذلك كانت النتيجة اجتذاب المعدن الثمين إلى البلد".

وفيما يتعلق بسياسة التصنيع، نجد أن **(Thomas Mun)** ميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية وتتمثل في إنتاج الطبيعية، والثروة المصنوعة وهي إنتاج عمل الإنسان، وقد بيّن أن من مصلحة البلد تحويل الثروة الطبيعية إلى الثروة المصنوعة قبل تصديرها. بحيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنوعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية .

ومن إسهاماته الكبيرة أنه كان واسع النظرة في تعريفه للميزان التجاري، ففي كتاباتهم الأولى كان التجاريون يرون أنه على الدولة أن تحقق ميزان تجاري موافق مع كل دولة على انفراد، ثم جاء في عدد من الكتابات اللاحقة-كتابات **(Thomas Mun)** - أنه لا ضرورة لأن يحقق فائض في الميزان التجاري مع كل بلد على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده وبالتالي لا بأس أن يكون هناك عجز في الميزان التجاري لانجلترا مع الهند لأنه يمكن استيراد المواد الخام الرخيصة منها واستخدامها لتصنيع سلع للتصدير، لتكون النتيجة النهائية فائضا موافقا في الميزان التجاري مع العالم الخارجي .

ويعتقد**(Thomas Mun)** بأن هدف السياسة القومية هو توفير الفائض من الإنتاج المحلي للتصدير وعلى الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف. ومن جملة الوسائل التي يجب على الدولة إتباعها لتحقيق هذا الهدف:

أ. وجوب الامتناع عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية في الغذاء؛

ب.الحد من استيراد السلع الكمالية؛

ج. وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها. فإذا كانت هذه البلاد لا تستطيع الحصول على حاجياتها إلا من إنجلترا وحب البيع لها بأعلى ثمن ممكن أما إذا كانت تستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى وجب البيع لها بأقل ثمن ممكن حتى لا تضيع أسواق إنجلترا للبلاد المنافسة معها؛

د. تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات أو إلغاؤها؛

هـ. يتعين نقل الصادرات على سفن إنجليزية وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على إنجلترا فائدة مزدوجة، وهي قيمة السلع المصدرة والكسب الذي يعود من النقل؛

و. يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح إنجلترا مركزًا لتوزيع السلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك؛

2- **جان كولبير(Jean B.Colbert):** يمثل (Colbert) قلب وروح المدرسة التجارية في فرنسا، وكغيره من التجاريين يفضل (Colbert) توسيع الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري، وضرورة وجود قوانين تمنع خروج السبائك الذهبية والفضية إلى الخارج. إلى جانب تأكيده لضرورة وجود مستعمرات لتأمين الأسواق للسلع الفرنسية وتأمين المواد الخام لصناعاتها. وقد دعا إلى ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية.

3-وليام بيتي (William Petty): هو من الرواد الانجليز، وقد أيّد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتجات المحلية، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي، وكذا أيّد فكرة تخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة فرص الصادرات والأرباح. ولكنه كان يفضل حرية التجارة أكثر من غيره من التجاريين، كما عرض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، مثل سرعة تداول النقود، وفكرة تقسيم العمل، وأهمية السلع الرأسمالية، ونظرية القيمة المستندة إلى العمل.

VI- نقد الفكر التجاري: إذا نظرنا إلى الفكر التجاري من ناحية التحليل الاقتصادي وكذا السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها يمكن توجيه الكثير من النقد:

1- أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة وإنما الثروة الحقيقية لكل بلد هي ما تحققه فعلا من إنتاج؛

2- أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الايجابي في الميزان التجاري ومن ثمّ إمكانية الحصول بصفة مستمرة على الذهب والفضة من الخارج، فقد أثبت التحليل الاقتصادي خطأ هذا المبدأ لأن وجود فائض ايجابي في الميزان التجاري يؤدي إلى دخول النقود الذهبية والفضية من الخارج فيزيد التداول النقدي الذي يترتب عنه ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بأسعار السلع الأجنبية فيزيد الاستيراد من الخارج نظرا لانخفاض الأسعار الخارجية مقارنة بالأسعار الداخلية وهذا يؤدي إلى ظهور عجز في الميزان التجاري.

3- أخطأ التجاريون في سياساتهم الاقتصادية التي طبقوها:

- بالنسبة لاسبانيا اهتمت بجلب المعادن النفيسة من مستعمراتها بينما لم تهيئ الجو المناسب لزيادة القوى الإنتاجية، فارتفعت الأسعار مما أدى إلى الإضرار بالطبقات الفقيرة.
- أما السياسة التجارية الفرنسية فقد ترتب عنها انخفاض في دخول المزارعين بسبب إجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعة مما أضر كثيرا بالمزارعين والنشاط الزراعي بشكل عام.

ثانيا: الفكر الطبيعي (المدرسة الطبيعية)، إن تطبيق مبادئ التجاريين قرابة ثلاثة قرون، قد خلق آثارا كان لها رد فعل قوي في الفكر الاقتصادي الطبيعي الذي ظهر في فرنسا خلال الفترة(1750-1780)، ومما يذكر أن [*](François Quesnay) هو مؤسس المدرسة الطبيعية والمبدع الرئيسي لأفكارها التي لاقت قبولا من قبل زملائه بالمدرسة وناصروه في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

ا – جوهر الفكر الطبيعي: جوهر الفكر الطبيعي هو تطبيق القانون الطبيعي في الاقتصاد، فقد اعتقد الطبيعيون بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية. وتقوم هذه القوانين الطبيعية على مبدأين:

- مبدأ المنفعة الشخصية: وينطوي على أن كل فرد يهتدي في تصرفاته وسلوكاته الاقتصادية إلى ما يحقق منفعته الشخصية؛
- مبدأ المنافسة: ينطوي على أن كل شخص في سعيه لتحيق منفعته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع؛

ويرى الطبيعيون أن كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته ومنافعه الشخصية يحقق في ذات الوقت المصلحة الجماعية، بعبارة أخرى لا يوجد تعارض بين المصالح الشخصية للأفراد وبين مصلحة الجماعة بل هناك توافق تلقائي بينهما تضمنه القوانين الطبيعية. ولكن لكي تعمل هذه القوانين لابد من ترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة. لهذا دعا الطبيعيون إلى ضرورة الالتزام بمبدأ الحرية الاقتصادية في الداخل ومع العالم الخارجي. وحددوا للدولة الأدوار التالية:

- ضمان حرية الفرد في التملك والعمل؛
- التعاقد دون التعدي على حرية الآخرين؛
- توفير الأمن والعدل والدفاع الخارجي؛

إن دعوة الطبيعيين إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يعني إلغاء الدولة، وإنما يعني الحد الأدنى من التشريعات الاقتصادية والتدخلات، وحجتهم في ذلك أن هذه السياسة (سياسة الحرية الاقتصادية) وحدها فقط تمكن من تطبيق القوانين الطبيعية وتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه

[*] **François Quesnay** (1694-1774) فرنسي،وهو خبير اقتصادي وطبيب للملك لويس الخامس عشر، ومؤسس المدرسة الطبيعية، مؤلف الجدول الاقتصادي (1758) الذي يعتبر أول تمثيل تخطيطي للاقتصاد.

القوانين. ويمكن القول أن الطبيعيين حسب مؤرخي الفكر الاقتصادي أول مدرسة أوروبية أشاعت فكرة الحرية الاقتصادية والمذهب الحر.

II- أهم الأفكار الاقتصادية لدى الطبيعيين: اهتمت المدرسة بتحديد مفهوم الثروة وتوزيعها عن طريق الدورة الاقتصادية ولذلك فقد أكدوا على:

1-الثروة والإنتاج: بيّن الطبيعيون أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج. وقد عرفوا الإنتاج بأنه "كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا"، أي أنه يضيف مقدار من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج. واستخلصوا أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا لأنها هي وحدها التي تؤدي إلى الحصول على كميات كبيرة من المحاصيل أكثر بكثير من البذور المستخدمة في الزراعة. أما بقية الأنشطة في القطاعات الأخرى الصناعة والتجارة فهي عقيمة تعيش عالة على القطاع الزراعي.

2-توزيع الثروة:(الدورة الاقتصادية): لقد حاول (François Quesnay) أن يبين كيف يتم تداول الناتج الصافي الذي ينتج في بلد معين في كتابه (الجدول الاقتصادي) ولما كان طبيبا فقد شبه تداول المنتجات في اقتصاد البلد بتداول الدوم في جسد الإنسان (الدورة الدموية) ومن ثمّ أطلق (François Quesnay) على هذا التداول للناتج اسم الدورة الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا منه لملاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأراضيهم ويحتفظون بالباقي؛

ب- ينفق الملاك ما آل إليهم بعضه للحصول على ما يلزمهم من منتجات زراعية، فيعطون بعض النقود للمزارعين، وبعضه للحصول على ما يلزمهم من التجار؛

ج- يتلقى التجار والصناع من المزارعين جزءا من دخولهم مقابل ما يشتريه المزارعون من مستلزمات من التجار والصناع. وهكذا يؤول للتجار والصناع دخل من مصدرين هما الملاك والمزارعون؛

د- ينفق التجار والصناع كل دخلهم عند المزارعين للحصول على ما يلزمهم من منتجات غذائية ومواد أولية اللازمة لنشاطهم الاقتصادي؛

وهكذا فإن كل الدخل يؤول في النهاية إلى المزارعين ولهذا فان الناتج يمر بدورة تبدأ من المزارعين وتنتهي بهم. وهكذا تتبين أهمية الزراعة في المشاط الاقتصادي.

3- الضريبة المفردة: نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة مفردة على ما تنتجه المزارعون من ناتج أي فرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط. لأنه من وجهة نظرهم عند فرض ضرائب على الصناع والتجار يلقون عبئها على المزارعين عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة. وإذا فرضت على ملاك الأراضي فإنهم أيضا يلقونها على المزارعين عن طريق رفع العائد الذي يتقاضونه من المزارعين مقابل الأراضي. لهذا نادى الطبيعيون بضرورة إلغاء كافة الضرائب المفروضة على الطبقات المختلفة (التجار الصناع، الملاك) والتعويض عنها بضريبة واحدة على الناتج.

III – نقد الفكر الطبيعي:

1- خطأ الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج: حيث اعتبروا أن السمة الوحيدة للإنتاج أنه ذو طابع مادي فحسب كما هو الحال في العمل الزراعي، ولا يمكن التسليم مع الطبيعيين بذلك لأن الإنتاج كما يتناوله الفكر الحديث هو خلق منفعة جديدة أو زيادتها ". وتبعا لهذا التعريف فإن الصناعة والتجارة تنطوي على القيام بأعمال منتجة شأنها في ذلك شأن الزراعة.

2- خطأ فكرة الطبيعيين حول الضريبة المفردة: وهو ناتج عن خطأهم في تعريف الإنتاج فالتجارة والصناعة تحققان ناتجا صافيا يمكن اخضاعة أيضا للضريبة.

3- يؤخذ على الطبيعيين تفاؤلهم الشديد واعتقادهم بأن القوانين الطبيعية مادمت من خلق الله فلا يمكن أن يسبب تطبيقها ألاما ومتاعب اقتصادية للناس.

4- لا يمكن القول أن للقوانين الاقتصادية ما للقوانين الطبيعية من دقة وشمول في التطبيق كما يزعم الطبيعيون.

المراجع المعتمدة في إعداد هذه المحاضرة:

1. أشرف حافظ، **الرأسمالية وأزمة الفكر العربي**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2009.
2. أيوب أبو دية، **علماء النهضة الأوروبية**، دار الفارابي، لبنان، 2011.
3. الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-والإسلامي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان 2010.
4. جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011.
5. هيفاء عبد الرحمان التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص.45-46.
6. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ، دار الشروق، القاهرة 1995
7. حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة.
8. حسين عمر، **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، سنة النشر غير موجودة، القاهرة
9. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008

11.Harry Landreth, David C. Colander, **History of economic thought**, fourth edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 2002